

## ARAB REGIONAL FINANCE FORUM | CLOSING PRESS RELEASE UN CLIMATE CHANGE HIGH LEVEL CHAMPIONS

انتهاء فعاليات المنتدى الإقليمي الرابع لتمويل المناخ في بيروت استعداداً لمؤتمر شرم الشيخ

مشروعاً عرضت في منتدى بيروت بإجمالي استثمارات حوالي 4.7 مليار دولار 28

انتهت فعاليات المنتدى الإقليمي الرابع لتمويل المناخ يوم الخميس 15 سبتمبر و الذي عقد بالعاصمة اللبنانية بيروت ويأتي ضمن واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ورواد المناخ وذلك في إطار COP27 خمسة منتديات إقليمية تنظمها الرئاسة المصرية لمؤتمر وتم خلال المنتدى التأكيد على ضرورة التركيز على فتح آفاق جديدة لتمويل العمل المناخي في الدول ، COP27 الاعداد لمؤتمر العربية.

واستضافت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المنتدى الذي جمع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من كل من القطاعين العام والخاص من المنطقة العربية خارجها.

وشهد المنتدى العديد من النقاشات المتعلقة بتسريع تمويل المناخ ، في ضوء الأزمات غير المسبوقة التي يواجهها العالم حالياً ، والتي تضع تحديات إضافية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقدر الإشارة إلى ان البلدان والمجتمعات الأقل مساهمة في أزمة المناخ تتأثر بشكل غير متناسب بآثار التغير المناخي وفي نفس الوقت لديها أقل الموارد للتكيف مع تلك الآثار السلبية. ونتيجة لذلك ، قدمت منتديات التمويل الإقليمية الأربعة التي عقدت حتى الآن في أديس أبابا، بانكوك، سانتياجو وبيروت حتى الآن 71 مشروعاً لتمويل المناخ عبر إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادي وغرب آسيا، حيث تم عرض 28 مشروعاً في بيروت خاص بغرب آسيا ، بإجمالي استثمارات حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي. من هذا المبلغ ، تم تخصيص حوالي 4 مليارات دولار أمريكي في الاستثمار للتكيف والصلابة في مواجهة آثار التغير المناخي ، وحوالي 600 مليون دولار أمريكي في الاستثمار للتخفيف من آثار تغير المناخ ، وحوالي 60 مليون دولار أمريكي للتخفيف والتكيف والصلابة.

تم تقديم العديد من المشاريع والمبادرات من مجموعة واسعة من القطاعات - من الزراعة إلى النقل بهدف تسريع التمويل المناخي و كذلك الوصول إلى الطاقة النظيفة وتقنيات كفاءة الطاقة والأمن المائي والغذائي . يعتبر حشد هذا التمويل فرصة رئيسية للتعاون ، من خلال التمويل المختلط من قبل القطاعين العام والخاص بدعم ثنائي.

و مع بقاء ٥٠ يوماً فقط على انعقاد قمة المناخ، تلعب الحكومة والقطاع الخاص والعمل الخيري أدواراً رئيسية في دفع التمويل المناخي اللازم لخطط التخفيف والتكيف اللازمة لكبح تأثير تغير المناخ وإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح وسبل العيش في جميع أنحاء العالم.

ورقفاً للتقارير الأخيرة التي تسلط الضوء على التأثير غير المتناسب لتغير المناخ على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، لا يمكن أن يكون هناك تراجع عن الالتزامات السابقة، فنحن نعلم ما يجب القيام به لمواجهة التحدي ولكن يجب أن نكون واضحين الآن بشأن كيفية تمويله.

ومن أجل تسريع تنفيذ تمويل المناخ في غرب آسيا ، ناقش المستثمرون وممولي القطاع الخاص وشركاء التنمية مع الحكومات التأسيس المشترك لفرص الاستثمار لدعم الإجراءات الإقليمية ذات الأولوية.

وفي هذا السياق ، قال محمود محيي الدين ، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي تمويل المناخ "غير كافٍ حالياً لأننا نحتاج إلى ضعف المبلغ الحالي للتمويل و" غير فعال "لأن التفاوض يستغرق وقتاً : COP27 طويلاً حتى يصل إلى التنفيذ الفعلي ، كما أن " غير عادل " لأنه يُطلب من البلدان الأكثر عرضة للتأثر بالمناخ أن تدفع ثمن أزمة لم تساهم فيها ، وتحصل على نصيب ضئيل من التمويل لتحقيق أهدافها المناخية.

وأظهر التعاون بين الدول العربية والجهات الفاعلة غير الحكومية في غرب آسيا إمكانية إيجاد الحلول اللازمة لتسريع العمل المناخي ، والتغلب على العقبات من خلال المشاريع الإقليمية الفعالة والقابلة للتطبيق والتي يتم حشدتها من خلال التمويل لتحقيق الأهداف المناخية على المدى القريب وتنفيذ أهداف اتفاقية باريس.

(وسيعقد المنتدى الإقليمي الخامس والآخر في جنيف ، سويسرا (17 أكتوبر).